● أخبار قصيرة

الموافقة على ١١ طلباً من الأجهزة التنفيذية

إستعرض أعضاء المجلس الاقتصادي بالجمهورية الإسلامية الإيرانية ١١ طلباً من مختلف الوزارات ومن ثم صادقوا عليها في اجتماع عقد يوم الأربعاء الماضي برئاسة رئيس الجمهورية بالوكالة محمد مخبر.

وخلال الاجتماع، تمت دراسة ١١ طلباً من وزارات الطاقة، والنفط، والصناعة والتعدين والتجارة، والداخلية، والثقافة والإرشاد الإسلامي، ومن ثم جرت الموافقة على هذه الطلبات.

وتضمن طلب وزارة النفط خطة زيادة كفاءة استخراج الإيثان في مصافي حقل بارس الجنوبي، وطلب وزارة الداخلية توفير وصنع عربات لمترو العاصمة طهران ومدن تبريز واصفهان وشيراز وقم وكرج، وكذلك تعديل جدول استلام وسداد تمويل خط مترو تبريز الثاني.

إستخدام التكنولوجيا الحديثة يرسّخ صناعة النحاس

قال وزير الصناعة والمناجم والتجارة: إنه يجب من خلال استخدام التكنولوجيا العصرية في العالم تطوير صناعة النحاس، والتنافس في هذا المجال. وأضاف عباس علي آبادي، الخميس، في حفل تدشين مصنع تكثيف النحاس في سرجشمة بكرمان (جنوب شرق): إن صناعة النحاس لم تستحدث من أجل تصدير الخامات، داعياً الى تطوير هذه الصناعة بناء على المعرفة وتصديرها. وأكد أن مشروع النحاس قد دشن وبدء عمله من خلال استخدام التكنولوجيا العصرية في العالم في مجمع سرجشمة للنحاس.

٦ مليارات دولار.. حجم التبادل التجاري بين إيران والصين

أعلنت مصلحة الجمارك الصينية، أن حجم التبادل التجاري بين الصين وايران بلغ نحو ٦ مليارات دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الميلادية الحالية.

ووفق أحدث إحصائية نشرتها مصلحة الجمارك الصينية، بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وايران ٥/٩ مليار دولار خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٢٤.

ويشير حجم التبادل التجاري بين إيران والصين، في الأشهر الخمسة الأولى من سنة ٢٠٢٤، الى انخفاض نسبته ٩٪ مقارنة بالفترة المماثلة من السنة الماضية، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين من شهر كانون الثاني/ يناير الى شهر أيار/مايو في السنة الماضية، ٦/٥ مليار دولار.

وانخفض حجم استيراد الصين من إيران بنسبة ٥٪ في الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٤، حيث بلغ ١/٨ مليار دولار، في حين بلغ ١/٩ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام الماضي.

كما انخفضت صادرات الصين الى ايران في الفترة من شهر كانون الثاني/ يناير الى شهر أيار/ مايو من العام الجاري بنسبة ١٠٪ لتبلغ ٤/١ مليار دولار، في حين بلغ ٤/٦ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام السابق.

رئيس الجمهورية بالوكالة يدشّن خط رشت - كاسبين الحديدي

زيادة حجم التبادل التجاري بين إيران والدول المطلة على بحر قزوين

مخبر: كمية مبيعات النفط كانت أقل من ٣٠٠ ألف برميل يومياً قبل بدء عمل الحكومة الحالية، بيد أن الشهيد رئيسي أوصلها إلى نحو مليون و٨٠٠ ألف برميل يومياً في أقل من سنة ونصف السنة

بذرباش: خلال ثلاثة أشهر فقط من هذا العام، وبمتابعة الرئيس الشهيد والحكومة الثالثة عشرة، بلغت الزيادة في الترانزيت أكثر من ٥٥٪

الوفاق/ وكالات

قال رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالوكالة: إن المعادلات الدولية قد تغيرت بالكامل بفعل السياسة الخارجية للحكومة الثالثة عشرة، موضحاً إن قراراً لا يتخذ في المنطقة من دون أن تؤخذ مواقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنظر الإعتبار.

جاء ذلك في كلمة ألقاها محمد مخبر، صباح الخميس، في حفل تدشين خط رشت-كاسبين الحديدي (شمال البلاد) الذي يربط هذا الميناء بالسكك الحديدية العامة للبلاد.

وفيما يخص مبيعات النفط، قال مخبر: إن هذه الكمية من مبيعات النفط كانت أقل من ٣٠٠ ألف برميل يومياً قبل بدء عمل الحكومة الحالية، بيد أن الشهيد آية الله إبراهيم رئيسي وفي ظل تشخيصه الدقيق ومتابعاته الجادة، أوصل هذه الكمية إلى نحو مليون و ٨٠٠ ألف برميل يومياً في أقل من سنة ونصف السنة.

وأشار رئيس الجمهورية بالوكالة الى أن الرئيس الشهيد ركز على ميزة البلاد في مجال الوصول إلى البحر في الشمال - الجنوب على اعتبار حاجة الدول الجارة ودول المنطقة لإيران في مجال الشحن الترانزيتي ونقل المسافرين، وقال: إن الرئيس الشهيد كان يتابع، خلال لقاءاته ومحادثاته مع قادة الدول الجارة والمنطقة، قضية الممرات.

وأكد مخبر، في جانب آخر من حديثه، إن الشباب النخبة والدراسين يشكلون أكبر رصيد ورأسمال للبلاد، وقال: إن الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي والكوانتوم، تشكل أهم مركبات الاقتدار المستقبلي لأي بلد؛ ولحسن الحظ فان إيران وفي ظل الإفادة من مواردها الإنسانية الشابة والمتعلمة، تملك إمكانات وطاقات هائلة في هذا المجال.

زيادة الترانزيت عبر البلاد

من جانبه، أعلن وزير الطرق والتنمية العمرانية زيادة الترانزيت عبر البلاد بنسبة ٥٥٪ خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢٠ آذار/ مارس).

وفي تصريحه خلال حفل افتتاح مشروع خط سكة حديد رشت-كاسبين في المنطقة الحرة بميناء أنزلي بمحافظة جيلان، أشار مهرداد بذرباش إلى زيادة الترانزيت عبر البلاد في الحكومة الثالثة عشرة، وقال: خلال ثلاثة أشهر فقط من هذا العام، وبمتابعة الرئيس الشهيد والحكومة الثالثة عشرة، بلغت الزيادة في الترانزيت أكثر من ٥٥٪، مما يدل على دبلوماسية نشطة وفعالة لصالح الشعب واقتصاد البلاد. وأضاف: كان الترانزيت الطرقي في البلاد أقل من ١٠ ملايين طن في عام ١٤٠١هـ.ش (انتهى في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٢٣)؛ لكنه بلغ حوالي ١٥ مليون طن في عام ١٤٠٢هـ.ش (انتهى في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٢٤) وفي ثلاثة أشهر من العام الجاري سجل رقماً قياسياً بلغ ٥/٥ مليون طن، ومن المتوقع أن يصل إلى ٢٠ مليون طن بنهاية هذا العام، وعملياً كانت إحدى أمنيات قائد الثورة منذ فترة طويلة حيث تم إنجازه من قبل الرئيس الشهيد وزملائه.

وفي إشارة إلى نمو الترانزيت عبر البلاد بنسبة ٥٨٪ العام الماضي، قال بذرباش: في مقاطعة جيلان، نمت التجارة المنقولة بحراً بنسبة ٥٠٪ وزادت الصادرات من بحر قزوين بنسبة ٥٠٪. وأضاف: إن ممر الشمال - الجنوب ليس مجرد مشروع واحد، بل هو سلسلة من المشاريع، ومن بينها خط سكة حديد رشت - كاسبين، الذي يربط بحر الشمال بالجنوب في وقت أقصر.

وأشار وزير الطرق إلى مشروع رشت-آستارا السككي، قائلاً: تم التوصل إلى إتفاقيات جيدة بين إيران وروسيا لتنفيذ هذا المشروع، الذي يعتبر أحد المشاريع الاستراتيجية بين البلدين، والذي يجري تنفيذه بوتيرة سريعة، وتم التأكيد عليه من قبل الرئيس الشهيد.

وحول مشاريع سكك الحديد الأخرى للبلاد في ممر الشمال - الجنوب وممر الشرق - الغرب ووسط البلاد، قال: لقد بدأ تنفيذ قسم سكك الحديد المهم شيراز – عسلوية، ويجب متابعته بجدية في الحكومة الرابعة عشرة.

إزدياد حجم التبادل التجاري

من جهته، صرح نائب وزير الطرق والتنمية العمرانية المدير التنفيذي لمنظمة الموانئ والملاحة البحرية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية: إن ربط ميناء كاسبين في محافظة جيلان بخطوط سكك الحديد العامة بالبلاد سيزيد التبادل التجاري مع الدول المطلة على بحر قزوين، خاصة روسيا وكازاخستان.

وقال علي أكبر صفائي، في تصريح للصحفيين مساء الأربعاء، بعد زيارته لمجمع ميناء أنزلي: مع الانتهاء من خط سكة حديد رشت - كاسبين وربط هذا الميناء بسكك الحديد الوطنية، أصبح الآن بإمكان الميناءين المهمين «كاسبين» في محافظة جيلان و»أميرآباد» في محافظة مازندران إجراء التبادل التجاري عبر سكك الحديد مع الدول الكبرى مثل روسيا وكازاخستان.

وأضاف: إن هذه الموانئ ستعمل على زيادة التبادل التجاري للبلاد مع الدول المطلة على بحر قزوين عبر رصيف بضائع الدحرجة «رورو» ودخول العربات مباشرة إلى السفن.

وأوضح صفائي: في الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام، ومع نمو الأنشطة البحرية والتجارة في بحر قزوين، تم تفريغ وشحن أكثر من ٢/٧٠٠/٠٠٠ طن من البضائع من الموانئ، وهي زيادة بنسبة ٤٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وبلغت حصة ميناء أنزلي من هذه التجارة نحو ٦٠٠ ألف طن، كما ارتفع نمو الصادرات في ميناء أنزلي بنسبة ٥٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

آخر جزء من ممر الشمال-الجنوب

إلى ذلك، قال وزير الطرق والتنمية العمرانية المدير التنفيذي للشركة التخصصية لصناعة وتطوير البنى التحتية للنقل: إن هذا الخط الحديدي هو آخر جزء من الممر البحري الشمال - الجنوب. وأضاف خيرالله خادمي: إن هذا الخط الحديدي يبلغ طوله ٣٧ كيلومتراً ومع المحطات ٤٠ كيلومتراً، وتبلغ سعته الاستيعابية في النقل والشحن ٧ ملايين طن، وبإمكانه نقل ٦٠٠ ألف مسافر؛ ونظراً الى قلة أعداد المسافرين في هذا الخط، فان طاقته للشحن تصل الى ١٠ ملايين طن.

وتابع: إن هذا المسار بوصفه الممر العام الحديدي - البحري من روسيا وفنلندا من شمال أوروبا، بطول ١٣ ألف كيلومتر، يمر عبر الأراضي الإيرانية ويصل الى ميناء بومباي.

وأوضح خادمي: إن خط حديد رشت - كاسبين جزء من مشروع الشحن والنقل الدولي ومع تدشينه، سيتم نقل بضائع شرق آسيا والهند الى بحر قزوين ومن ثم الى ميناء أستراخان الروسي. وأكد أن هذا المسار ومقارنة بالمسار الحالي الذي يمر عبر قناة السويس، يقلص الفترة من ٤٥ يوماً إلى ٢٥ يوماً والنفقات حتى ٣٠٪.

يذكر أن هذا الخط الحديدي يتمتع بأهمية بالغة في مجال الشحن الداخلي ونقل المسافرين ويربط ميناء كاسبين بالخط الحديدي العام وسيكون نقطة ربط بحر قزوين في الشمال بالخليج الفارسي والمياه الدولية الحرة وباقي الدول الجارة لإيران.

ويقول خبراء النقل البحري إنه مع إستكمال ممر الشمال - الجنوب، فانه سيتم ترانزيت نحو ٢٥ مليون طن من السلع سنوياً عن طريق إيران، لتصل عائدات البلاد عن طريق الترانزيت الى ٥ مليارات دولار.

برأس مال ٥٠ مليار ليرة سورية

ترخيص أول مصرف إسلامي إيراني – سوري

أصدر مجلس الوزراء السوري قراراً يقضي بترخيص مصرف إسلامي جديد باسم «بنك المدينة الإسلامي» الذي تساهم فيه إيران بنسبة ٦٠٪ من رأس المال الذي يقدر بنحو ٥٠ مليار ليرة سورية.

وتعود ملكية البنك لشركة «فاراب سروش آفاق قشم» الإيرانية بنسبة ٥٨٪ ورئيس مجلس إدارة الشركة بنسبة ١٪ وسيدة أعمال إيرانية بنسبة ١٪. وذكر قرار الترخيص أن البنك سيقوم بطرح ٤٠٪ من أسهمه للاكتتاب العام للسوريين.

وأشار مجلس الوزراء السوري إلى أن القرار يأتي في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دمشق وطهران، مؤكداً الاستفادة من التجارب المصرفية الإيرانية.

فرص بالجملة

من جانبه، أكد أمين سر غرفة التجارة السورية - الإيرانية، مصان النحاس، بدء مرحلة استكمال إجراءات التسجيل للمصرف الإسلامي السوري - الإيراني الجديد لدى مفوضية الحكومة في المصارف والمتضمنة إتمام الإجراءات وتجهيز المقر الرئيسي للمصرف والفروع النافذة منه إضافة إلى وضع الأنظمة الداخلية لهذا المصرف وتجهيز كوادر العمل الخاصة به.

ولفت النحاس إلى أن تقديم الخدمات في البنك سيكون قريباً بعد طرح الأسهم المتاحة من رأس المال إلى السوريين. وأضاف: إن العلاقات الاقتصادية بين الجمهورية العربية السورية والجمهورية الإسلامية الإيرانية تشهد اليوم تطوراً ملحوظاً من خلال السعي إلى تحسين هذه العلاقات الاقتصادية لترتقي إلى مستوى العلاقات السياسية والعسكرية، وقد تم إصدار الترخيص النهائي والموافقة السورية على تأسيس مصرف إسلامي برأس مال مبدئي وقدره ٥٠ مليار ليرة سورية، مشيراً إلى أن هذا الأمر يعكس مزيداً من تمتين العلاقات الاقتصادية بين إيران وسورية بشكل إيجابي بحيث يكون المستقبل فيه أفضل حالاً، دون الحاجة إلى شركات مصرفية وسيطة بين البلدين ولا إلى مصارف أجنبية.

ولفت أمين سر غرفة التجارة السورية - الإيرانية إلى أن دفع أثمان البضائع من كلا البلدين سيكون بالعملة المحلية وهذا سينعكس إيجاباً على عملية التبادل التجاري والاقتصادي بين البلدين. كما سيتم النظر خلال الأوقات القادمة في مسألة فتح شركة تأمين سورية - إيرانية مشتركة. كذلك لمس الجميع وجود تسهيلات في موضوع النقل وخصوصاً عن طريق البر، الأمر الذي سيجعل العلاقات الاقتصادية أفضل بكثير بما يخدم مصلحة البلدين.

خطوة سيعقبها الكثير

من جهته، أكد الخبير الاقتصادي في الهيئة العامة للضرائب والرسوم السورية، مضر غانم، أن أول الانعكاسات الإيجابية لعمل البنك الإسلامي السوري - الإيراني المشترك هو تسهيل الحركة التجارية بين البلدين بما ينعكس على الميزان التجاري في كل منهما.

وأشار غانم إلى أن هذه الإجراءات المهمة سيعقبها عما قريب قرار تصديق إتفاقية تصفير الرسوم الجمركية على المنتجات المتبادلة فضلاً عن إمكانية تحول إيران إلى مركز لتصدير البضائع السورية إلى البلدان المجاورة من خلال المناطق الحرة وفي ظل العقوبات المفروضة على سورية.

وختم غانم حديثه بالتأكيد على أن الأمور ستتطور باتجاه تأسيس شركات مشتركة سورية - إيرانية تنشط في كل القطاعات إلى جانب تبادل زيارات وفود قطاع الأعمال من أجل استكشاف الفرص الاستثمارية مع الإفادة من التطور العلمي والتقني الموجود في إيران لدعم الصناعة والاقتصاد الوطني السوري.